

العسكرية الأمريكية ودول حلف الناتو من جهة، وثوارها المعارضون لديكتاتورية حاكمهم القذافي، مما جعلهم رهينة لقيود شركاتهم الأجنبية لاستثمار نفط بلادهم مقابل تحريرها، وهذا الذي كلف خزينة ليبيا مليارات المليارات من الدولارات، وستأخذ وقتاً طويلاً لاسترجاع مكانتها النفطية بين الدول المنتجة، هذا إذا لم ترضخ سنين طويلة للإيذاء بديونها من النفط للدول الأجنبية والشركات الاستثمارية الروسية والصينية وغيرها من الدول التي ألغيت عقودها بسبب هذه الحرب، وهذا من شأنه أن يعيق نمو ليبيا الاقتصادي وتصديرها مكانة نفطية.

- إيران: وتعدّيات الملف النووي التي يؤثر على تلبية حاجاتها النفطية من الدول المجاورة، ويجعلها عرضة لمزيد من العقوبات الدولية، وأخطر من هذا الآن: أن أي تدخل عسكري دولي قد يؤثر على نموها النفطي وتطورها اقتصادياً. - نيجيريا: التي تزداد فيها حوادث تخريب المنشآت النفطية، وكذلك اختطاف العاملين الأجانب في شركاتها النفطية، مما يعيق إنتاجها النفطي ويؤثر على أمنها ونموها الاقتصادي. - فنزويلا: حيث تعاني من اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية وتراجع في إنتاج النفط، مما يؤثر على مكانتها بين الدول المنتجة للنفط.

ورغم هذا توقع «هوارد» الخبير البريطاني في شركة (ب. ب) بأن الطلب العالمي على النفط سيزداد في 2020م من 95 إلى 110 ملايين برميل يومياً، وتوقعت شركته تلك بأن هناك أكثر من 60% من احتياجات الطاقة العالمية حتى 2050م.

استراتيجية أمن الطاقة العالمية

هناك دراسة أعدت عن مصير النفط بعد 4 عقود أي في عام 2050م، إذا ما استمر التزايد



السكاني الذي سيصبح 9 مليارات، وهذا ما يعني أنه سيتزايد الطلب على النفط لسد احتياجاته الاستهلاكية والإنتاجية من الطاقة، أو نحتاج إلى بديل للطاقة الموجودة من الشمس والرياح والمصادر الجيولوجية الحرارية.. وقد أجريت عدّة دراسات لمواجهة المخاطر التي تؤثر على النفط في العالم والدول العربية، وأهمها تلك الدراسة التي أجريت على 800 حقل نفطي تغطي نسبة ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي للنفط، وأسفرت هذه الدراسة عن أن القدرة الإنتاجية الآن هي 6,7% أي في 2011م، بينما كانت في 2007م لا تتجاوز 3,7% أي أنها تضاعفت خلال 4 سنوات، وهذا مما ينبئنا بكارثة تهدد العالم، خاصة وأنه لم ينجح بعد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهذا أيضاً يدلنا على أن حاجة الشركات الاقتصادية ستزيد من طلبها على النفط إذا ما استمرت على هذا الحال، وقد يصل الطلب إلى نسبة 12 مليار برميل من النفط يومياً في 2012م ونسبة 57% من استهلاك الغاز الطبيعي، وذلك يؤشر إلى أزمة تدفع بتهاافت الدول الكبرى على نفط الخليج للاستئثار باحتياجاتها بكل الوسائل المتاحة حتى لو كانت حرباً شاملة.

أرقام وزارة الطاقة الأمريكية

أشارت الأرقام الصادرة عنها إلى أن استهلاك العالم للنفط ارتفع من مليون برميل يومياً إلى 8 براميل منذ الحرب العالمية الثانية حتى مطلع الألفية الثالثة أي عام 2007م، وسيزداد استهلاك النفط في الدول النامية وحدها 96% في عام 2025م، والغاز الطبيعي 13% في كل من الصين والهند، أما إنتاج النفط العالمي فسيصل إلى 12 مليون برميل أي بزيادة تقدر بـ 4 مليون برميل عن الإنتاج الحالي.

إجراءات الحماية ومعاهدة ستفاليا 1948

تكفل تلك المعاهدة حماية الدول المنتجة للنفط وأبارها وحقولها ومصافيها ومنشآتها وأماكن تخزينها بقوانين حماية وعقوبات لمن يعتدي عليها أو يتعرّض لها بأي خطر، إلا أن الدول الكبرى لا تعرّض نفسها لأي عقوبة إذا احتاجت للنفط من أي دولة كانت، حينئذ يصبح الاستيلاء عليه مصلحة قومية لاستمرارية قوتها الاقتصادية ونفوذها بالسيطرة على العالم، لذا يحق لها ما لا يحق لغيرها، فهي تنصب نفسها الحامي لهذا النفط فتتدخل لحمايته عسكرياً، أو بالأحرى إنقاذه من أجل استثماره من قبل شركاتها بشكل حصري- كما حصل في العراق وليبيا أخيراً- حتى لو اضطرت تلك الدول الكبرى إلى استثناءات بسنّ قوانين جديدة ترعى مصالحها النفطية في العالم، فقد أقرّ الكونغرس الأمريكي عام 2007م قانون «النوبك» القائل: (لا تكتلات لإنتاج النفط وتصديره)،

وذلك بغرض فرض الوصاية على منظمة «أوبك» والتحكم بالنفط العالمي، بل إن هذا القانون مما يتيح لها محاكمة منظمة «أوبك» وما يمثّلها من منظمات نفطية تحاول التحكم بالأسعار، أو التلصّب في عملية الإنتاج، أو توقيفه، أو المضاربة به في الأسواق.

لذا نرى اليوم منافسة للسيطرة على مراكز مصادر النفط تمتد من الوطن العربي وصولاً للبحر الأحمر وحتى خليج غينيا وبحر الصين الجنوبي، مروراً بحقول النفط في بحر قزوين والتي هي في حالة صراع ما بين روسيا وإيران من جهة، وسطوة القوات الأمريكية على النفط في أذربيجان وأفغانستان وباكستان من جهة أخرى.

الوكالة الإعلامية لشؤون الطاقة الأمريكية

تتوقع تلك الوكالة مضاعفة واردات أمريكا الشمالية من النفط الخليجي ما بين 2002 - 2025، وكذلك الهند التي تعاني من نقص في النفط وتستهوّد بنسبة 70% منه، كما أن هناك مخاطر تهدد بإفقال مضيق هرمز في حال أي تدخل عسكري أمريكي أو أطلسي في إيران مما يعيق حركة ناقلات النفط التجارية في مياحه التي تشكل معبراً مهماً لحوالي ثلثي الإنتاج النفطي الذي يستهلكه العالم.

ما هو البديل للنفط في استخراج الطاقة؟

تسعى الدول الكبرى إلى استخدام بديل للطاقة، بينما- في الوقت ذاته- تغذي شركاتها الاقتصادية بما هو متوفر حالياً من النفط العربي، وتعمل على تخزين احتياطيها النفطي للحاجة الملحة، وتحاول استخدام الطاقة النووية كبديل له في المستقبل والغاز الطبيعي، أو ما يسمّى بالتكنولوجيا الخضراء، ولكن: هل نحن نبحث عن أمن الطاقة لأمريكا وحدها أم للعالم بأكمله؟ هذا ما جاء في تقرير للخبير الأمريكي في جامعة كامبردج «دانييل برجين» حيث ذكر أن أمن الطاقة لأمريكا يعني خفض اعتماد أمريكا على الواردات النفطية عن طريق الترويج لأنواع وقود منتجة محلياً مثل «الإيثانول» الذي هو قاتل للإنسان إن لم توضع له حماية خاصة، وأيضاً عن طريق تخفيض مخاطر الصدمات السعرية بالاعتماد على عدّة مصادر وموردين، وكذلك انتقلت أوروبا إلى الطاقة النووية كبديل للطاقة.

إن المطلوب هو طاقة لا تقضي على الكون بالتلوّث، أي طاقة خضراء نظيفة تتيح النمو الطبيعي للبشر وسائر الكائنات الحية، والسؤال الآن: هل لدى العالم العربي خطة استراتيجية كبديل لنفطه إن سلب منه؟ أو هل من أخبار عن تحضيره لبديل طاقة آخر يحمي بلاده من التلوّث ويزيد باستمرارية وجوده؟.